

القوى المتوسطة: بين التأثير التعديلي وتحقيق التوازن في النظام الدولي

Middle Powers: Between Revisionary Influence and Balancing the International System

شروق مستور

جامعة جيجل، مخبر الأمن الإنساني: الواقع، الرهانات والآفاق، جامعة باتنة 01.

تاريخ النشر: 2025/06/30

تاريخ المراجعة: 2025/04/29

تاريخ الإستلام: 2025/04/21

الملخص:

تناقش هذه الدراسة دور القوى المتوسطة في النظام الدولي، مع التركيز على إشكالية تعريف هذا المفهوم وتباين أدوار هذه القوى في ظل التعددية القطبية. تُظهر الدراسة أن القوى المتوسطة لا تُحدّد فقط بناءً على قدراتها المادية، بل تتأثر أيضًا بالتصورات الذاتية والهويات السياسية والأدوار التي تختارها في تفاعلها مع القوى الكبرى. من خلال تحليل الأدبيات الحالية، بما في ذلك النظر في قوى مثل كندا وتركيا، تبين الدراسة أن القوى المتوسطة قد تتبنى أدوارًا تعديلية أو داعمة للنظام الدولي، اعتمادًا على استراتيجياتها السياسية. تظهر النتائج أن مفهوم القوة المتوسطة ليس ثابتًا بل يتغير تبعًا للعوامل الذاتية والخارجية، مما يجعل هذه القوى فاعلة محورية في الاستقرار والتغيير في النظام الدولي المعاصر.

الكلمات المفتاحية: القوى المتوسطة، النظام الدولي، تركيا، كندا، الهوية، الأدوار.

Abstract;

This study discusses the role of middle powers in the international system, focusing on the problem of defining this concept and the varying roles of these powers in the context of growing multipolarity. The study shows that middle powers are not defined solely by their material capabilities but are also influenced by their self-perceptions, political identities, and the roles they choose to play in relation to major powers. Through reviewing current literature, including cases like Canada and Turkey, the study reveals that middle powers may adopt either revisionist or system-supporting roles, depending on their political strategies. The findings demonstrate that the concept of middle power is not fixed but evolves according to both internal and external factors, making these powers pivotal actors in both the stability and transformation of the contemporary international system.

Keywords: middle powers, international system, Turkey, Canada, identity roles.



مقدمة

لطالما ركزت دراسات السياسة العالمية والعلاقات الدولية على دور القوى العظمى مثل الولايات المتحدة والصين وروسيا، بوصفها الفاعلين الأساسيين في تشكيل النظام الدولي. ومع ذلك، فإن القوى المتوسطة باتت تفرض نفسها بشكل متزايد كأطراف فاعلة في المشهد الدولي، حيث لم تعد تقتصر أدوارها على التبعية أو التكيف مع التوجهات التي تفرضها القوى الكبرى، بل أصبحت تمتلك القدرة على التأثير التعديلي في بنية النظام الدولي والمساهمة في تحقيق التوازن بين القوى العظمى.

إن تحديد مفهوم القوى المتوسطة لا يزال محط نقاش في الأدبيات الأكاديمية، إذ تتباين المقاربات بين المنظور التقليدي الذي يركز على خصائص الدولة الفردية، والمنظور الحديث الذي ينظر إلى هذه الدول ككيانات ديناميكية تتفاعل مع غيرها من الفواعل الدولية وفقاً لاعتبارات استراتيجية واقتصادية وسياسية متغيرة. وبما أن مفهوم "القوة" هو مفهوم علائقي بطبيعته، فإن دراسة القوى المتوسطة لا ينبغي أن تقتصر على تحليل قدراتها الداخلية، بل يجب أن تأخذ بعين الاعتبار موقعها ضمن الشبكة الأوسع من التفاعلات الدولية، وكيفية إدراكها لدورها مقارنةً بإدراك القوى الكبرى لهذا الدور.

تهدف هذه الدراسة إلى تقديم تحليل نقدي لمفهوم القوى المتوسطة وهويتها ودورها في النظام الدولي، من خلال مراجعة الأدبيات التي تناولت هذا الموضوع، مع التركيز على مقاربات حديثة تسلط الضوء على تعقيدات هذا المفهوم، كما هو الحال في كتاب *"Rethinking Middle Powers in the Asian Century: New Theories, New Cases"* الذي يستكشف أبعاداً جديدة لدور القوى المتوسطة في سياق القرن الآسيوي، ومقال *"Rethinking 'middle powers' as a category of practice: stratification, ambiguity, and power"* الذي يناقش إشكالية تصنيف هذه القوى وديناميكيات تأثيرها.

الإشكالية المحورية التي سنعالجها في هذه الدراسة تتلخص في التساؤل التالي:

كيف يتحدد مفهوم القوى المتوسطة في الأدبيات المختلفة، وما هي أدوارها التقليدية والحديثة

ضمن النظام الدولي؟

الفرضية: مفهوم القوى المتوسطة لا يُحدّد فقط بناءً على قدراتها المادية، بل يتشكل أيضاً من خلال خطاباتها الذاتية، والأدوار التي تختار تأديتها، والتصورات الخارجية عنها، مما يجعل من هذه الأدوار وسيلة لإعادة إنتاج موقعها ضمن هرمية النظام الدولي وإعادة تعريف هويتها كقوة متوسطة.



مباحث الدراسة:

- (1) الإطار النظري والمفاهيمي للقوى المتوسطة
 - (2) أدوار القوى المتوسطة: بين التأثير التعديلي وتحقيق التوازن.
 - (3) حالات دراسية: تحليل تجارب بعض القوى المتوسطة
- تعتمد هذه الدراسة على منهجية تحليل المضمون لمراجعة الأدبيات ذات الصلة، إلى جانب التحليل النقدي لفهم تعددية الأبعاد النظرية لمفهوم ودور القوى المتوسطة. كما تتضمن الدراسة تحليلاً وصفيًا لحالتي كندا وتركيا لتبيان أدوارهما كقوى متوسطة في النظام الدولي.

1. الإطار النظري والمفاهيمي للقوى المتوسطة.

1.1 الإطار المفاهيمي:

إن غياب الوضوح التعريفي لمفهوم "القوة المتوسطة" كما يُنظر إليه على نطاق واسع، دفع عددًا متزايدًا من الباحثين إلى تقديم صيغهم وتحسيناتهم الخاصة على المفهوم، في محاولة للخروج من مأزق التنظير غير الحاسم بشأن هذا النوع من القوى.

وُصف مفهوم القوة المتوسطة بأنه نادرًا ما يتم تعريفه، وإشكالي، ومشوش من الناحية المفاهيمية ومتجادل عليه نظريًا، وانتقائي. (Kříž, Urbanovská, & Brajerčíková, 2019).

في مقال Rethinking 'middle powers' as a category of practice:

انتقد الكاتب التعريفات الرائجة لمفهوم "القوة المتوسطة"، حيث لاحظ أن غالبية الباحثين ركزوا على استخدام المصطلح باعتباره يشير إلى فئة من الدول ذات خصائص جوهرية أو صفات ثابتة، سواء من حيث الموقع في النظام الدولي، أو الهوية، أو السلوك. واعتبر أن هذا التصور يُنتج مشكلات تحليلية معقدة.

وبدلاً من ذلك، قدّم الكاتب تعريفاً بديلاً يرى فيه "القوة المتوسطة" كـ "فئة من الممارسة" (Category of Practice)، أي كمفهوم خطابي تستخدمه الدول في الفضاء الدولي للقيام بأفعال معينة أو لأداء أدوار محددة، دون افتراض وجود فئة حقيقية أو متجانسة من الدول تحمل هذا الوصف. (Kříž et al., 2019).



لكن في كتاب *rethinking middle power in the asian century* التعريف كان مختلف قليلا حيث يتم تعريف القوى المتوسطة من خلال عدة نقاط: القدرات، التصور الذاتي، المكانة، التأثير الإقليمي، والتأثير النظامي.

القدرات: قدرات في النطاق المتوسط، سواء مادية أو غير مادية (تقييمها يكون أكثر معنى عندما يتم ضمن إطار أهداف محددة وسياسة خارجية معينة)

التصور الذاتي: أي أن تعتبر الدولة نفسها قوة متوسطة (شرط أن يُعترف بها على هذا النحو من قبل العديد من الدول الأخرى)

المكانة: وهي تعكس الاعتراف الذي تمنحه "جمهور الدول" لدولة معينة؛ فالمكانة تعبر عن حاجة الدولة لأن يُعترف بها ويُحترم موقعها في التسلسل الهرمي.

التأثير النظامي: أي "القدرة على تعديل أو التأثير في عناصر معينة من النظام الدولي الذي توجد فيه (القوى المتوسطة).

التأثير الإقليمي للدولة: تتعلق بالبيئة الإقليمية المباشرة للقوة المتوسطة. (Struye de Swielande,) (Vandamme, Walton, & Wilkins, 2018)

بناءً على مختلف التعريفات السابقة، وبالنظر إلى أن مراجع أخرى قدّمت تعريفات متعددة لمصطلح "القوة المتوسطة" استناداً إلى مقاربات متنوعة – مثل المقاربة السلوكية، والمقاربة الهوياتية، والمقاربة الخطائية – يمكننا القول إن "القوى المتوسطة": مفهوم هجين يتطلب توازناً بين الخصائص الموضوعية (القدرات، التأثير، الاعتراف) والخصائص الذاتية (التصور الذاتي، الخطاب، الأدوار)، مما يسمح بفهم أدق لطبيعة هذه القوى ضمن بنية النظام الدولي، دون الوقوع في فخّ الجوهرانية أو النسبية.

بالنظر إلى تعددية الاستخدامات والسياقات التي يرد فيها مفهوم القوى المتوسطة، يظهر تقاطع هذا المفهوم مع مفاهيم أخرى متقاربة في الأدبيات، أبرزها مفهوم القوى الإقليمية والقوى الصاعدة، ما يستدعي التمييز بينها



المجال	القوى المتوسطة	القوى الإقليمية
النطاق الجغرافي	تأثيرها عالمي أو متعدد الأقاليم	تأثيرها محصور في إقليم محدد
الشرعية والهوية	تعتمد على الاعتراف الدولي والدور القيادي المتعدد الأطراف	تعتمد على قدرتها على الهيمنة أو التأثير داخل إقليمها
نوع الدبلوماسية	تعتمد على التعددية ودبلوماسية متخصصة	تتبع سياسات تهدف إلى القيادة الإقليمية وربما الهيمنة
المعايير الأساسية للتقييم	القوة العسكرية، الاقتصاد، الجغرافيا، الشرعية، القيادة	القوة النسبية داخل الإقليم، الدور الأمني، القبول الداخلي والخارجي
العلاقة بالنظام العالمي	تسعى للتأثير في النظام العالمي وموازنة القوى العظمى	تركز على قيادة النظام الإقليمي وتشكيل ديناميكياته

(.Yilmaz, n.d)

العنصر	القوى الصاعدة	القوى المتوسطة
القدرات المادية	تمتلك قدرات مادية ضخمة نسبيًا (مساحة، سكان، موارد، نمو اقتصادي ملحوظ) مثل الصين والهند والبرازيل	قدرات مادية متوسطة مقارنة بالقوى الكبرى، وغالبًا ما تكون محدودة ديموغرافيًا أو جغرافيًا
الطموح السياسي	تسعى لتعديل النظام الدولي بما يتناسب مع مكانتها الجديدة، وتطالب بالاعتراف بها كقوى عظمى داخل النظام القائم	تسعى للتأثير ضمن النظام القائم وليس لتغييره، غالبًا تعمل ضمن أطر متعددة الأطراف لتحقيق التوازن
الموقع في النظام الدولي	تتموضع كقوى منافسة محتملة للنظام المهيمن (خاصة الغربي)، لكنها لا تسعى إلى تقويضه بل إلى إصلاحه	تلعب أدوارًا وسطية أو تكميلية بين القوى الكبرى والصغرى، وتستخدم أحيانًا كأدوات موازنة
القدرة على تشكيل النظام الإقليمي	تلعب دورًا قياديًا في محيطها الإقليمي وقد تواجه مقاومة من القوى الإقليمية الأصغر	تؤثر إقليميًا غالبًا من خلال الوساطة والدبلوماسية، دون القدرة على فرض قيادة إقليمية صلبة

الوظيفة في الحكومة العالمية	تشارك في مؤسسات جديدة) مثل BRICS ، AIIB وتطمح لإعادة توزيع النفوذ في المؤسسات العالمية	غالبًا ما تعمل ضمن المؤسسات التقليدية) كالأمم المتحدة، (G20 وتدعم النظام الليبرالي القائم
المثال النموذجي	الصين، الهند، البرازيل، جنوب إفريقيا	كندا، أستراليا، قطر، النرويج، كوريا الجنوبية

(Destradi, n.d)

2.1 الإطار النظري:

في كتاب "Rethinking Middle Powers in the Asian Century: New Theories, New Cases"، استخدم الكاتب إطار أندرو كوبر وإيميل دال، والذي يُحدّد ثلاث موجات زمنية لوضع "القوة المتوسطة":

الموجة الأولى (ما بعد عام 1945): حيث كانت القوى المتوسطة تُفهم من منظور موضعي (موقعها في الهرمية العالمية)، مثل كندا وأستراليا وبعض الدول الأوروبية الغربية، والتي سعت للعب دور دولي بارز من خلال نهج وظيفي وشرعي.

الموجة الثانية (ما بعد الحرب الباردة): تمثلت فيما يُعرف بـ "الدبلوماسية المتخصصة" في مجالات مثل حفظ السلام، القضايا الإنسانية، الحد من التسلح، وحماية البيئة.

الموجة الثالثة (ما بعد الأزمة المالية): تُظهر مجموعة أكثر تنوعًا وتعقيدًا من القوى المتوسطة، وتُجسّد عبر انضمامها إلى مجموعة العشرين، ما يمنح هذه الدول صوتًا على "طاولة الكبار" في الحكومة العالمية. (Struye de Swielande et al., 2018)

يعكس هذا التقسيم الذي اعتمده الكاتب تطور الفهم النظري لمفهوم "القوى المتوسطة" عبر الزمن، انطلاقًا من رؤية تعتبر أن تصنيف هذه القوى يختلف باختلاف السياق والمنهج. كما يُجسّد هذا التقسيم التحولات في الطريقة التي تناولت بها الأدبيات الأكاديمية والسياسية المفهوم، منتقلًا من تصنيف جامد وثابت إلى مقارنة تُقدّمه كممارسة مرنة ومتعددة الأبعاد.

بينما في مقال Rethinking 'middle powers' as a category of practice: stratification, ambiguity, and power، اعتمد الكاتب على تقسيم آخر مشابه للتقسيم السابق وقدم أيضًا نقدًا ضمنيًا لهذه المقاربات:



المقاربة الموقعية (Positional): والتي ظهرت في الموجة الأولى حسب تقسيم الكتاب السابق، لكن بالإضافة التي قدمها جون دي بال John de Bhal هي انتقاده للمقاربة: حيث اعتبر أن هذه المقاربة تعاني من خلل كبير نظرًا للتمييز التعسفي بين "الطبقات" المختلفة للنظام الدولي، وهو انتقاد شائع ومُبرّر. إذ من غير المنطقي أن يؤدي تغير ترتيب دولة في مؤشر مادي بمقدار درجة واحدة صعودًا أو هبوطًا إلى تغيير طبيعتها أو هويتها فجأة. كما أن بعض الافتراضات النظرية هنا تبدو غريبة، مثل: لماذا يجب أن تكون الطبقة المتوسطة أكبر بمرتين أو ثلاث من الطبقة العليا؟

وتحدث أيضًا عن المقاربة الهوياتية (Identity-based): والتي تقوم على أن القوى الوسطى هي الدول التي تُعرّف نفسها كذلك وتتبنى هذا الدور.

وانتقاده الموجه لهذه المقاربة أنه: يصعب الاتفاق على من يمتلك فعليًا هذه الهوية، ما الذي يجعل دولة ما تملك فعليًا "هوية القوة المتوسطة" التي تنسبها لنفسها أو التي ينسبها إليها أنصار هذا النهج؟

بالإضافة إلى المقاربة السلوكية (Behavioural): التي تعتمد على سلوك الدول مثل دعم التعددية، الدبلوماسية المتخصصة، واستخدام القوة الناعمة، لكنه اعتبر أن هذه السلوكيات عامة وليست حصرية للقوى الوسطى، بالتالي ليست معيار حقيقي للتصنيف.

وفي إطار المقاربة السلوكية أيضًا تأتي **مقاربة سارة تيو (Sarah Teo's Differentiation Approach):** يتوقع هذا الإطار أن تسعى القوى المتوسطة إلى إضعاف التراتبية، لا سيما فيما يتعلق بالقوى الكبرى، وتعزيز التمايز الوظيفي من خلال أداء أدوار مميزة ومحورية في السياسة الدولية.

وقد اختبرت هذه الفرضية من خلال سلوك أستراليا في منتدى التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ (APEC)، لكن مشروع تيو يواجه ذات الإشكال الذي واجهته المقاربات السلوكية الأخرى، إذ يصعب تحديد ما الذي يجعل القوى المتوسطة مميزة بالفعل. فليس من المستبعد أن تسعى أي دولة غير عظمى إلى إضعاف التراتبية وتعزيز التمايز الوظيفي، كما هو مذكور في تعريف تيو. لذا، يظل غير واضح لماذا يجب اعتبار هذه الاستراتيجية حكرًا على مجموعة معينة من الدول تُسمى "قوى متوسطة". (Bhal, 2023)

المقاربات النظرية المقدمة في الدراستين السابقتين رائجة ويتفق عليها العديد من الباحثين، حيث قدم البعض إضافات ولكنها لم تكن ذات تغيير جذري، على الرغم من أنها أضافت بعض الأبعاد الجديدة.

لكن من بين التقسيمات التي أراها مناسبة ومهمة جدا وتتوافق مع طبيعة الدول الحالية، التي تختلف في الوزن والقوة والبعد الأيديولوجي، وتنوع من حيث الأهداف، التحليل البنائي هو الأنسب لتنظيم هذا التباين (من منطلق الهوية)، الدولة المتوسطة تعرف انطلاقاً من تصوراتها لذاتها في النظام الدولي، أي كيف تبني الدولة هويتها الخارجية كفاعل وسطي من خلال خطابها وسلوكها وموقعها في شبكات العلاقات الدولية، بالإضافة الى إدراك الآخر لهويتها ودورها كقوة متوسطة نشطة في خاق التوازن في النظام الدولي.

بالتالي لا تُختزل الدولة المتوسطة في قدرتها المادية فقط، بل في تمثالاتها الرمزية، وسعيها للاضطلاع بدور "الوسيط" أو "الفاعل الأخلاقي" كجزء من سرديتها الوطنية والدبلوماسية.

2. أدوار القوى المتوسطة: بين التأثير التعديلي وتحقيق التوازن.

رغم اختلاف السياقات التاريخية والاقتصادية والسياسية التي نشأت فيها هذه القوى، إلا أنها تتشارك في طموح مشترك لتأمين مكانة مؤثرة في النظام الدولي من خلال أدوات ناعمة وأحياناً مواقف دبلوماسية ووساطات دولية. إلا أن الفهم الدقيق لأدوار هذه القوى يقتضي التمييز بداية بين "القوى المتوسطة التقليدية" التي تشكلت في سياق الحرب الباردة وما بعدها، و"القوى المتوسطة الصاعدة".

برزت القوى المتوسطة التقليدية، بصفتها كذلك، خلال الحرب الباردة. فقد أدى موقع الدول الصغيرة غير الآمن، التي وجدت نفسها عاجزة بين قوتين عظميين، إلى تبني سياسات خارجية تُعنى بالدرجة الأولى بالقضايا العسكرية والسياسية.

فترة الحرب الباردة، حيث كانت القوى المتوسطة التقليدية تركز على التهديدات العسكرية غير المباشرة التي تفرضها القوى العظمى المجاورة لها (مع أنها لم تكن غافلة عن القضايا الاقتصادية).

كما أن نهاية الحرب الباردة أدت إلى انخفاض مستوى التسامح الدولي مع الأنظمة غير الديمقراطية، نظراً لعدم اضطرار الولايات المتحدة إلى مجاملة حلفائها السابقين (Jordaan, 2003, p. 7)

باختصار فإن هذه القوة تقليدياً نشأت في ظل صراع عسكري - سياسي عالمي (الحرب الباردة)، فكانت أولوياتها الأمنية من أجل البقاء هي الطاغية.

فقد كانت "القوى المتوسطة" في العقد الأول لما بعد الحرب العالمية الثانية هي تلك الدول التي قاتلت إلى جانب الحلفاء، وقدمت مساهمة ملموسة في مجهود الحرب. وكان موقعها كقوة متوسطة نابعاً من



قدراتها العسكرية النسبية التي كانت كافية لضمان مشاركتها في مفاوضات السلام، دون أن ترقى إلى مستوى القدرات العسكرية الطاغية للقوى العظمى.

في حالة استراليا استخدم الساسة هذا الخطاب بشكل نشط كجزء من الجهود الدبلوماسية الرامية إلى تأكيد تحرر السياسة الخارجية والأمنية لأستراليا من الهيمنة البريطانية الدافع نفسه في الحالة الكندية، حيث ساهمت كندا في تأسيس المؤسسة الأمنية الغربية الأساسية، وهي حلف شمال الأطلسي (الناتو)، لربط الأمن بين أمريكا الشمالية وأوروبا الغربية. باختصار، سعت كل من أستراليا وكندا إلى اكتساب موقع متميز في النظام الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية، وكانت هوية "القوة المتوسطة" إحدى الأدوات التي ساعدتهما في تحقيق هذا الهدف (Kříž et al., 2019, p. 35).

ومن ناحية ثاني القوى المتوسطة التقليدية تعتبر دولاً شديدة المساواة، حيث تُصنّف دول مثل النرويج، السويد، هولندا والدنمارك من بين أكثر الدول الصناعية مساواة في العالم. كما تُعد كندا وأستراليا من بين الدول ذات التوزيع الأكثر عدلاً للثروة ضمن الدول الليبرالية الديمقراطية ذات الطابع الأنجلوساكسوني.

بينما القوى المتوسطة الحديثة أو الصاعدة، فعادةً ما تُعرف بتوزيع الثروة غير المتوازن بشكل صارخ. وفقاً لدراسة للبنك الدولي تعتمد على مجموعة بيانات "دينينغوسكووير" حول عدم المساواة في الدخل، فإن معامل جيني (يُستخدم لقياس التفاوت في توزيع الدخل أو الثروة، حيث يشير الرقم 0 إلى المساواة الكاملة، و1 إلى التفاوت المطلق. وعليه، فإن: رقم 0.3 يدل على مستوى معتدل من العدالة الاجتماعية، ورقم 0.5 يشير إلى تفاوت كبير في الدخل داخل المجتمع.) في القوى المتوسطة التقليدية يدور حول 0.3، بينما يقترب من 0.5 في القوى المتوسطة الصاعدة مثل الأرجنتين، البرازيل، نيجيريا، ماليزيا، جنوب أفريقيا وتركيا.

بالتالي من المنظور الغربي القوى الصاعدة، رغم سعيها للعب أدوار إقليمية ودولية كبرى، إلا أنها تعاني من هشاشة داخلية على مستوى العدالة الاقتصادية، ما قد يُضعف شرعيتها الديمقراطية أو قدرتها على تصدير نموذج سياسي واجتماعي مثل النماذج التقليدية.

لكن النقاش الجاري اليوم حول "القوى المتوسطة الجديدة أو الصاعدة"، فهو يعكس تطلعات بعض الدول إلى نيل وضع القوة المتوسطة، حيث إن هذا التصنيف يحمل صدى جيوسياسياً وله مكانة معتبرة داخل مجتمعات هذه الدول. كما يوضح ديتريش نولته:



في حين تُعرّف القوى المتوسطة التقليدية، أولاً وقبل كل شيء، من خلال دورها في السياسة الدولية؛ فإن القوى المتوسطة الجديدة تُعد، في المقام الأول، قوى إقليمية (أو قادة إقليميين)، وتُعتبر، بالإضافة إلى ذلك، قوى متوسطة على المستوى العالمي فيما يتعلق بموارد القوة التي تمتلكها. وإن تبرير موقع خاص في النظام الدولي باستخدام خطاب القوة المتوسطة يمثل نقطة تشابه مهمة بين مجموعة القوى المتوسطة التقليدية وتلك الصاعدة. (Kříž et al., 2019)

بالنسبة لكتاب Rethinking Middle Powers فإن دور القوى المتوسطة في السياسة العالمية مهم جداً، ويؤمن المؤلف بأن القوى المتوسطة يمكن أن تلعب دوراً محفزاً لإعادة تشكيل النظام الدولي من خلال تعزيز قيم التعاون والعدالة والالتزام بالقيم الإنسانية العالمية، من أجل لإعادة وضع هذه القوى في قلب نظرية العلاقات الدولية من أجل عالم أكثر عدلاً وأماناً.

وترتبط أدوار القوى المتوسطة، سواء التقليدية منها أو الصاعدة، بمجموعة من الديناميات المعقدة التي لا تنحصر في التأثير الإيجابي أو المشاركة البناءة داخل النظام الدولي فقط، بل تشمل أيضاً مظاهر تنافسية وتوترات كامنة. يشير المؤلف إلى أن سلوك هذه القوى لا يمكن اختزاله في الخطابات الرسمية أو التصنيفات النظرية، بل يتطلب مقاربات تحليلية أكثر عمقاً تراعي الفجوة بين التصورات المبالغ فيها حول نفوذها، وواقع مساهماتها المحدودة أحياناً، خصوصاً في المؤسسات الدولية متعددة الأطراف.

كما أن التعاون والتنسيق بين القوى المتوسطة، والذي يُفترض أن يشكل ركائز دورها البناء، غالباً ما يسطدم بواقع آخر، يتمثل في التنافس المتزايد على المواقع والنفوذ، لا سيما مع تزايد عدد الدول التي تطمح إلى تبني هذا التصنيف لتحقيق مكاسب جيوسياسية. ومن هذا المنطلق، تكتسب دعوة الباحثين إلى دراسة أعمق للآليات الحقيقية التي تحرك سلوك هذه القوى أهمية بالغة، في ظل توقع تزايد تفاعلاتها التعاونية والتنافسية على حد سواء في العقود القادمة (Struye de Swielande et al., 2018)

بالتالي يختلف دور القوى المتوسطة حسب تصنيفها حيث أن القوى المتوسطة التقليدية تلعب دوراً في تثبيت وإضفاء الشرعية على النظام الليبرالي الدولي، لكن القوى المتوسطة الصاعدة تدفع باتجاه نظام متعدد الأقطاب، مما يؤدي إلى عدم استقرار.

انطلاقاً مما تم ذكره يمكن تلخيص أدوار القوى المتوسطة فيما يلي:



رائد أو صانع السياسات يمكن حل المشاكل الدولية من خلال المهارات الدبلوماسية والمعرفة المتخصصة إطلاق المبادرات الدبلوماسية وتطوير الاستجابات السياسية للمشاكل العالمية. الوسيط الدبلوماسي تسهيل التعاون مع الدول ذات التفكير المماثل لحل المشاكل الدولية بالنسبة للقوى التقليدية تلخص أدوارها في: (الحفاظ على الوضع الراهن) المواطن الدولي الصالح: لان الرفاهية الجماعية للمجتمع الدولي لا تقل أهمية عن المصلحة الوطنية ويكون ذلك عن طريق الالتزام بالقانون الدولي والوفاء بالواجبات الدولية وتعزيز الديمقراطية وحقوق الإنسان. القدوة: استخدم القوة الناعمة لجذب الدول الأخرى إلى وجهة نظرها الخاصة، واستخدام خبرتها الخاصة لتوجيه القرارات الدولية اتخاذ خيارات مادية وفكرية من أجل المصلحة الخاصة ولكن أيضا من أجل المصلحة أي العالمية الأوسع إظهار قيمة اتباع المعايير الدولية (الليبرالية) بينما القوى المتوسطة الصاعدة: تختصر أدوارها فيما يلي:

بطل الجنوب العالمي: ينبغي على دول الجنوب أن تكون في الطليعة في إيصال صوتها من أجل تلبية احتياجات الفقراء والمستضعفين في النظام الدولي، وتعزيز إصلاح الحوكمة العالمية، ووضع اهتمامات العالم النامي في صلب السياسة الخارجية.

دور القائد: يتحمل القائد مسؤولية الحكم والأمن الإقليميين، ويضطلع بدور أساسي في إطلاق مسارات التكامل والتعاون الإقليمي، وقيادة المبادرات الرامية إلى تحقيق السلام والأمن في الإقليم. (طاجين، 2024، ص. 212-213)

يمكننا الحديث أيضا عن الدور التعديلي وهو الدور الذي يثير جدل ويعتبر سلبي بالنسبة للقوى الغربية، ويقوم على الاضطلاع بدور فعال في الدفع نحو تعديل النظام الدولي بشكل يراعي مصالح دول الجنوب المهمشة، ويُعزز التعددية والعدالة الدولية بعيدًا عن الهيمنة الغربية والانحياز للانتماء الجيوسياسي الغربي. بعد التطرق إلى الإطارين النظري والمفاهيمي، وكذلك أدوار القوى المتوسطة في النظام الدولي، يُعد الحديث عن النماذج ودراسة الحالات ضرورة بحثية لفهم أعمق للموضوع

3. حالات دراسية: تجارب بعض القوى المتوسطة

تعتمد هذه الدراسة على نموذجين أساسيين: كندا باعتبارها قوة متوسطة تقليدية تسعى إلى الحفاظ على الوضع الراهن في النظام الدولي، وتركيا كقوة متوسطة صاعدة تُعدّ من القوى التعديلية التي تمتلك طموحات لتغيير هذا النظام.

ورغم وجود عدة نماذج مهمة أخرى مثل قطر، البرازيل، جنوب إفريقيا، والهند، فإن التركيز على تركيا يندرج ضمن الإطار التحليلي للدراسة، ويتمشى مع الأدبيات المعتمدة، حيث تُصنّف تركيا ضمن القوى ذات الطموح العالي الساعية إلى نيل الاعتراف، وتلك التي تتبنى أفكارًا تحررية تهدف إلى التخلص من الهيمنة الغربية.

1.3 المتوسطة كندا قوة متوسطة تقليدية: في سياق حفظ السلام

قبل الحرب العالمية الثانية، كان النظام الدولي يتسم بتقسيم الدول إلى فئتين رئيسيتين: القوى العظمى، وهي الدول التي تمتلك تأثيرًا هائلًا في الشؤون الدولية بفضل قوتها العسكرية والاقتصادية والسياسية، والدول الصغيرة، التي كانت تُعتبر أقل تأثيرًا وتقتصر مشاركتها في النظام الدولي على دور محدود. هذا التصنيف كان قائمًا على موازين القوة التقليدية.

آرثر أندرو، الذي كان جزءًا من وزارة الشؤون الخارجية الكندية، رأى أنه في سياق ما بعد الحرب العالمية الثانية، ينبغي أن يكون هناك نظام دولي جديد يعكس التطورات الحديثة في العلاقات الدولية. وبدلاً من استمرار تقسيم الدول إلى فئتين فقط (قوى عظمى ودول صغيرة)، اقترح أن يتم إضافة فئة ثالثة وهي القوى المتوسطة، حيث تمثل كندا هذه الفئة. وكان الهدف من هذا الاقتراح هو تمييز كندا عن الدول الصغيرة التي لم تكن تمتلك نفس القدرات الاقتصادية أو السياسية، ولكن كانت كندا تمتلك قدرات تؤهلها للعب دور أكبر من الدول الصغيرة الأخرى.

في مقال نشرته مجلة "الإيكونوميست" عام 1943، تمت الإشارة إلى أن كندا رغم أنها تظل "دولة صغيرة" من حيث الحجم السكاني، إلا أنها تمكنت من إقامة فئة خاصة بها بسبب قدرتها على التأثير الدولي من خلال مواردها المحدودة مقارنة بدول أخرى صغيرة. أضاف المقال أنه من حيث الإنجازات المطلقة، كانت كندا قد حققت نجاحات تفوق العديد من الدول الصغيرة الأخرى، حتى وإن كانت بعيدة عن مصاف

القوى العظمى. (Chapnick, 2000, p. 192)



تبت كندا هوية القوة المتوسطة لأنها تحقق لها مصالحها الاستراتيجية. لم تتمكن كندا من الدخول في فئة القوى العظمى، فهي ليست دولة تمتلك القوة العسكرية أو الاقتصادية التي تؤهلها لذلك. في نفس الوقت، لم يكن من الممكن لها أن تنحدر إلى مصاف الدول الصغيرة، التي تتمتع بتأثير أقل بكثير في الشؤون الدولية.

وإن حفظ السلام كان بالنسبة للكنديين نشاطاً كلاسيكياً يعكس دور القوة الوسطى، الكنديين شاركوا في كل عملية حفظ سلام أنشئت منذ الحرب العالمية الثانية. فقد شارك أكثر من 100,000 كندي في أكثر من 32 عملية في مختلف أنحاء العالم – وكان عدد قليل من المراقبين والطيارين الكنديين في كشمير في أواخر الأربعينيات.

وفي عام 1956، شارك ألف جندي كندي في أول قوة طوارئ كبرى تابعة للأمم المتحدة (UNEF I) في سيناء، وهي قوة طوارئ تم تصويرها واقتراحها من طرف كندي، ليستر بيرسون. وخلال الستينيات والسبعينيات، ارتدى الكنديون الخوذ الزرقاء في مناطق أخرى من الشرق الأوسط، وفي إفريقيا وجنوب شرق آسيا. ثم جاءت مهمة قبرص. فمن عام 1964 وحتى أواخر عام 1993، حاول الجنود الكنديون الفصل بين الأتراك واليونانيين في تلك الجزيرة الصغيرة الواقعة في البحر الأبيض المتوسط (Hayes, 1997, p. 73). يتفق علماء السياسة والمؤرخون الكنديون عمومًا على أن أزمة السويس مثّلت ذروة "العصر الذهبي" للدبلوماسية الكندية، حيث ان دور كندا كان دبلوماسيًا بالدرجة الأولى، وكان محوريًا في حل الأزمة، عبر اقتراح إنشاء أول قوة لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة (UNEF).

حيث في أكتوبر 1956، قامت كل من بريطانيا وفرنسا وإسرائيل بشنّ هجوم مشترك على مصر، بعد قرار جمال عبد الناصر تأمين قناة السويس. لكن كندا لم تُشارك في الهجوم، بل عارضته بقوة، رغم أن بريطانيا كانت حليفها التقليدي.

ولعب ليستر ب. بيرسون وزير الخارجية الكندي حينها، ورئيس الوزراء لاحقًا دورًا دبلوماسيًا كبيرًا في الأمم المتحدة، واقترح:

إنشاء قوة طوارئ تابعة للأمم المتحدة (UNEF) تفصل بين القوات المتحاربة وتُشرف على وقف إطلاق النار، هذا الاقتراح تم قبوله، وأنشئت أول قوة لحفظ السلام في تاريخ الأمم المتحدة، وأُرسل أكثر من ألف جندي كندي إلى سيناء ضمن هذه القوة، نتيجةً لهذا الجهد، فاز بيرسون بجائزة نوبل للسلام عام 1957. لم تكن كندا دولةً لحفظ السلام فقط لأنها أرادت ذلك، بل لأنها كانت قادرة على أن تكون كذلك. ولكي تُكَمِّل عمليات حفظ السلام الأنشطة العسكرية الأخرى لكندا، اعتُبر أن وجود قوات مسلحة مرنة أمرٌ بالغ الأهمية.

الخبرة التقنية الكندية، بالإضافة إلى توفر عدد كبير من الأفراد ثنائيي اللغة – الذين كانوا مفيدون جدًا في أماكن مثل الكونغو ولبنان وغيرها – من أبرز نقاط القوة التي امتلكتها كندا. (Hayes, 1997, p. 77)

تبنى كندا لمفهوم القوة المتوسطة كان خطوة استراتيجية تهدف إلى ضمان دور ثابت ومؤثر في النظام الدولي على المدى الطويل، مما يمنحها مكانة مُعترف بها بين الدول، ويتيح لها التأثير في صنع القرار الدولي. بالإضافة إلى أن الانتماء الهوياتي والسياسي لكندا إلى الغرب منحها امتيازات مكنتها من أن تكون فاعلاً موثوقاً به، قادراً على تطبيق قواعد النظام الدولي واحترام لوائحه. كما أن مكانتها، إلى جانب قدراتها الاقتصادية والعسكرية، أسهمت في تعزيز موقعها كقوة ذات تأثير مهم على الساحة الدولية.

2.3 تركيا: من التعددية القطبية إلى القوة المتوسطة

يرى بعض الباحثين أن اعتراف تركيا بالظروف الهيكلية الجديدة وتبنيها لهويتها كقوة متوسطة لم يكن أمراً فورياً، بل جاء بعد صعوبات أولية وتجارب معقدة. فقد دخلت أنقرة مرحلة التعددية القطبية التي أعقبت الأزمة المالية العالمية الكبرى من خلال انخراطها المباشر في تعقيدات الحرب الأهلية السورية، وهو ما وضعها في قلب مشهد إقليمي متفجر. وقد ترتب على ذلك إقامة تحالفات محفوفة بالمخاطر مع فاعلين غير دولتيين يوصفون بعدم الموثوقية والتطرف، مما جعل كلفة هذه السياسة الجريئة تجاه الشرق الأوسط، في بداياتها على الأقل، تفوق المنافع المرجوة منها. (Mott, 2024)

إذا انطلقنا من فرضية التعددية القطبية، فإن تركيا تُعد دون شك فاعلاً إقليمياً من فئة القوى المتوسطة، ويُعد تأثيرها في منطقة الشرق الأوسط بارزاً وواضحاً، لاسيما في ظل التحولات البنيوية التي شهدتها النظام الدولي.



ان التصور التركي لدوره الجديد يأتي من فلسفة أحمد داوود أوغلو - رئيس الوزراء السابق - الذي شدد على أهمية الجغرافيا في إعادة تعريف مكانة تركيا الإقليمية والدولية. وقد وصفها بأنها دولة مركزية تمتلك خصائص جيوسياسية فريدة، حيث تتوسط الكتلة الأوراسية الواسعة، وتمتد بامتداد جغرافي يجعلها قريبة من آسيا، وأوروبا، وإفريقيا على حد سواء.

وفي هذا الإطار، تكمن المصلحة الوطنية التركية، وفق رؤيته، في حسن استغلال موقعها الجغرافي الذي يمنحها قدرة استثنائية على لعب أدوار محورية في فضاءات إقليمية متعددة، وهو ما يميزها عن باقي الدول المركزية الأخرى. ويُعد شرق البحر الأبيض المتوسط أحد أبرز المجالات التي تعكس هذا الامتداد الجغرافي التركي وتوظيفه الاستراتيجي. (بن عبد الله، 2024، ص. 76)

بالتالي، فإن هذه الاستراتيجية التي تتبناها تركيا تعكس تبنيها لهوية القوة المتوسطة، وانطلاقاً منها كإطار مرجعي لتحقيق مصالحها القومية. فهي تسعى من خلال هذا الدور إلى تأكيد مكانتها في الفضاءات الإقليمية المتعددة، والعمل على نيل الاعتراف الدولي بهذه المكانة.

من بين الأدوار المهمة التي تتخذها تركيا في سياستها الخارجية على المستوى الإقليمي والعالمي

هي:

الدور الدبلوماسي الحيادي: برزت تركيا كقوة متوسطة ذات تأثير إقليمي واضح، حيث انتهجت سياسة خارجية قائمة على "التقسيم الدبلوماسي للمجالات"، توازن بين التزاماتها تجاه حلف الناتو وعلاقاتها مع روسيا. ففي حين عززت تعاونها الدفاعي مع أوكرانيا، امتنعت عن الانضمام إلى العقوبات الغربية المفروضة على موسكو، مما أتاح لها لعب دور الوسيط في مفاوضات إقليمية، أبرزها مبادرة تصدير الحبوب عبر البحر الأسود. (Mott, 2024)

السبب وراء دور تركيا الحيادي هو ارتباطها الاستراتيجي بجميع أطراف الأزمة، وبالتالي لا خيار أمامها سوى التمسك بالحياد. فالعلاقة التركية مع روسيا جيدة، لكنها في الوقت ذاته عضو في حلف الناتو، مما يعني أنها تمتلك التزامات تجاه هذا الحلف وشركائها فيه (المنظومة الغربية التي دعمت أوكرانيا). وبما أن هذه المنظومة اعتبرت أن التعدي عليها يعد عملاً يستوجب التوحد ومعاقبة المعتدي وتحجيمه، فإن الخيار الأكثر فائدة للجميع من وجهة نظر تركيا كان خيار التفاوض، وهو ما سعت إليه.

بطل الجنوب العالمي:

تركيا بدأت تسعى لتحقيق مكانة قوية على الساحة العالمية من خلال تعزيز علاقاتها مع مناطق الجنوب العالمي مثل شرق آسيا، أفريقيا جنوب الصحراء، أمريكا اللاتينية والكاريبي، وجنوب آسيا. هذا التوجه يعكس رغبة تركيا في أن تصبح لاعباً عالمياً من خلال فتح أسواق جديدة وزيادة تعاونها مع الدول النامية. منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الساحة في عام 2001 وحتى الربيع العربي في عام 2011، كان اهتمام تركيا بالجنوب العالمي مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بكل من القيود الخارجية والحوافز الداخلية، خصوصاً تلك المتعلقة بالأداء الاقتصادي واحتياجات السياسة الداخلية لتحالف حزب العدالة والتنمية الحاكم. (López, 2016) كان الهدف الرئيسي من زيادة مشاركة حكومة حزب العدالة والتنمية في الجنوب العالمي تعزيز الشرعية السياسية، كما كانت تسعى لتوسيع شبكة تحالفاتها وتحقيق مصالحها في أطر جديدة، بعيداً عن الاعتماد الكامل على الغرب.

بالتالي تركيا، كقوة ناشئة ومتوسطة، اعتمدت مساراً جنوبياً يعكس رغبتها في تبني نهج مسؤول ومتوازن في السياسة العالمية. هذا النهج يهدف إلى معالجة قضايا عدم المساواة العالمية ويسعى لتحقيق العدالة من خلال أدوات القوة الناعمة. مثل الدبلوماسية، والمساعدات التنموية، والمشاركة في الأنشطة الإنسانية، وهو ما يعكس اهتمام تركيا بتحقيق أهدافها العالمية عبر وسائل سلمية وإنسانية. من خلال استخدام قوات حفظ السلام والمشاركة في المساعدات التنموية (Donelli & Gonzalez Levaggi, 2016, p. 103) وتنفيذاً لهذه السياسة أو تطبيقاً لهذا المنظور، أسست تركيا وكالة التعاون والتنسيق التركية (TİKA) لتقديم المساعدات التنموية في إفريقيا وآسيا الوسطى، مما يعكس اهتمامها بـ "الدول المهمشة" في الجنوب العالمي.

الدور التعديلي: تسعى تركيا لتعديل النظام الدولي لصالح الدول النامية، حيث تنتقد تركيا النظام الدولي الحالي بوصفه غير عادل وغير تمثيلي، خاصة في ما يتعلق بمجلس الأمن ("العالم أكبر من خمسة" – شعار شهير لأردوغان).

يرى المحللون أن تركيا قوى مراجعة، ترى نفسها ضحايا للنظام الليبرالي لكن تركيا لا تتحدى النظام الليبرالي علناً؛ بل تعتقد أنه في الوضع الحالي من عدم اليقين، يمكنها الاستفادة منه من خلال الاستفادة من الفرص التي توفرها المنافسة بين القوى الكبرى. داية القرن الواحد والعشرين كان حزب العدالة والتنمية يتبع مبدأ "صفر مشاكل مع الجيران"، حيث كانت تركيا تسعى إلى توسيع نفوذها من خلال بناء روابط تجارية



وتعزيز الديمقراطية والتركيز على هويتها الإسلامية. ومع مرور الوقت، أصبحت هذه السياسة أكثر سلطوية داخليًا وأكثر تصعيّدًا دوليًا. هذا التغير في السياسة يظهر التوجه التعديلي لتركيا في سياستها الخارجية. بالإضافة إلى أن عقيدة "العمق الاستراتيجي"، التي تتبعها توضح نهجها التعديلي، هذه العقيدة التي أصبحت مرشدًا للسياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية تضع تركيا في مواجهة مع جيرانها الروس والإيرانيين. تركيا تحت هذه العقيدة تسعى إلى توسيع نفوذها في مناطق متعددة مثل الشرق الأوسط، البلقان، القوقاز، آسيا الوسطى، البحر الأسود، والخليج، بالإضافة إلى تسليط الضوء على إرثها العثماني في محاولة للعب دور محوري في السياسة العالمية.

بالتالي يمكننا القول أن هذا التوجه التعديلي يتجسد في سعي تركيا لتوسيع نطاق نفوذها السياسي والجيوستراتيجي والإقليمي، وهو يتجاوز حدود السياسة التقليدية ويعكس طموحات توسعية على مختلف الأصعدة الجغرافية والجيوستراتيجية.

الخاتمة

في الختام يمكننا القول أن تداخل المفاهيم عند تناول دراسات الحالة، لا سيما حالة تركيا، بين مفاهيم 'القوى المتوسطة'، و'القوى التعديلية'، و'القوى الإقليمية'، يمثل محورًا أساسيًا في هذا البحث، إذ يُظهر الإشكالية المرتبطة بمفهوم القوة المتوسطة. فعلى الرغم من وجود إطار نظري لهذا المفهوم، إلا أنه لا يُعدّ تصنيفًا ثابتًا، بل هو بناء مرّن قابل للتبني وإعادة التشكيل بما يخدم مصالح فاعلين بعينهم. وتختلف قدرة التأثير لدى الدول المصنّفة ضمن هذا المفهوم بناءً على إدراكها الذاتي لمكانتها، وتوازنات القوى الدولية، والسياق الإقليمي، ومستوى الاعتراف الدولي به.

لهذا يتضح من هذه الدراسة أن القوى المتوسطة لا تشكّل وحدة تحليلية متجانسة، بل تختلف فيما بينها من حيث تمثّلاتها الذاتية، وهوياتها السياسية، والأدوار التي تسعى إلى أدائها في النظام الدولي. فبينما تميل القوى المتوسطة ذات الطابع التقليدي، ككندا وأستراليا، إلى دعم النظام الليبرالي القائم والمساهمة في تعزيز استقراره، تنزع قوى أخرى ذات توجه تعديلي، كتركيا في مراحل معينة، إلى إعادة تعريف موقعها عبر تبني خطاب سيادي ناقد، يستند إلى هوية سياسية تعكس طموحًا في بناء نظام دولي أكثر عدالة وإنصافًا لمصالح الجنوب العالمي.

الفارق الجوهرى بين هذين النمطين لا يكمن فقط في الفروقات المادية أو في مستوى القدرات، بل في الرؤية السياسية والدور الاستراتيجى المختار، سواء كان داعماً للنظام القائم أو ساعياً إلى تغييره. ومن ثم، فإن أدوار القوى المتوسطة تتشكل من خلال تفاعل معقد بين التصور الذاتى والهوية الوطنية من جهة، والتصنيف الخارجى والاعتراف الدولى من جهة أخرى، مما يجعل هذه القوى فاعلاً محورياً في ديناميات الاستقرار والتغيير داخل النظام الدولى المعاصر.

وفي ضوء ما تقدم، يمكن اقتراح التوصيات التالية:

1. إعادة النظر في التصنيفات التقليدية للقوى المتوسطة، وعدم اختزالها في مقاييس مادية أو جيوسياسية جامدة.
2. إعطاء أهمية أكبر للأبعاد الرمزية والهوياتية في تحليل سلوك القوى المتوسطة، مع تجاوز المقاربات الواقعية والمؤسسية الصارمة.
3. الانفتاح على الأدبيات النقدية وما بعد الكولونيالية، لتفكيك التصورات الغربية المهيمنة حول دور القوى المتوسطة، والتي غالباً ما تحصرها في موقع الدعم للنظام العالمى ذي الهيمنة الأحادية أو الغربية. بهذه المقاربة، يمكن فهم القوى المتوسطة كفاعلين ديناميين، يسهمون ليس فقط في حفظ النظام، بل أحياناً في تغييره وإعادة تشكيل قواعده.

قائمة المراجع:

- بن عبد الله، ع. (2024). التوجهات التركية الجديدة في شرق المتوسط بين الطموحات الداخلية والتوازنات الإقليمية. *الدراسات الإستراتيجية والبحوث السياسية*, 76.3, (1).
- طاجين، ن. (2024). دور القوى المتوسطة في النظام الدولى بعد الحرب الباردة: جنوب إفريقيا نموذجاً (أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 3: كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية). ص 212-213.

- Bhal, J. de. (2023). Rethinking 'middle powers' as a category of practice: Stratification, ambiguity, and power. *International Theory*, 15(3).
- Chapnick, A. (2000). The Canadian middle power myth. *International Journal: Canada's Journal of Global Policy Analysis*, 55(2), 192.



Donelli, F., & Gonzalez Levaggi, A. (2016). Becoming global actor: The Turkish agenda for the global south. *Rising Powers Quarterly*, 1(2), 103.

Hayes, G. (1997). Canada as a middle power: The case of peacekeeping. In *Niche diplomacy* (p. 73).

Jordaan, E. (2003). The concept of a middle power in international relations. *Politikon: South African Journal of Political Studies*, 30(1), 7.

Kříž, Z., Urbanovská, J., & Brajerčíková, S. (2019). The middle power concept: Presenting a complex approach. *Politické vedy*, 22(4), 37.

López, A. (2016). Turkey's changing engagement with the global south. Retrieved from <https://repositorio.uca.edu.ar/bitstream/123456789/11785/1/turkeys-changing-engagement.pdf>

Mott, C. (2024, April 10). Turkey: A middle power pioneer. *The Institute for Peace & Diplomacy*.

Struye de Swielande, T., Vandamme, D., Walton, D., & Wilkins, T. (Eds.). (2018). *Rethinking middle powers in the Asian century: New theories, new cases* (1st ed.). Routledge.

Yilmaz, Ş. (n.d.). Middle powers and regional powers. In *Oxford bibliographies in international relations*. Retrieved April 20, 2025, from

<https://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0222.xml>